الى السلطة العثمانية، وما يعنيه ذلك من تمكين السلطان من حشد قواته على مقربة من قناة السويس، وتهديد الوجود البريطاني هناك، والذي كان على وشك انهاء عامه العاشر، وبالتالي، لم يتردّد المعتمد البريطاني في القاهرة، السير ايفلين بارينغ (اللورد كرومر لاحقاً)، في توجيه رسالة، عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة، الى الباب العالي، مؤكداً فيها ان أية محاولة لاعادة الزمن الى وراء، بالنسبة الى صحراء سيناء، لن توافق عليها حكومة الجلالة البريطانية. وتبع ذلك ثلاثة شهور من الضغط المتواصل من جانب لندن، اضطر السلطان العثماني، في نهايتها، الى الرضوخ. وعلى الاثر، وجّه الصدر الاعظم، جواد باشا، برقية، بتاريخ الثامن من نيسان (ابريل) ١٨٩٢، الى الخديوي عباس في القاهرة، يعلن فيها «المحافظة على الوضع الراهن في سيناء، التي ستبقى تحت الادارة الخديوية كما كانت تُدار في عهد جدك [الخديوي اسماعيل] وأبيك [الخديوي توفيق]...». وأوضحت البرقية ان طور سيناء سيبقى تحت الادارة المصرية، في حين ان المواقع الحجازية ستعاد الى ولاية الحجاز[١٣].

لم تكتف السلطات البريطانية بهذه الصيغة المعدّلة، فوجّه السير بارينغ، بتاريخ ١٣/٤/١٨٩٢، رسالة الى وزير الخارجية المصرية، ديكران باشا، أوضح فيها التفسير البريطاني لمسألة الحدود في سيناء، حيث قال: «ان أية تعديلات على الفرمانات التي تنظّم العلاقات فيما بين الباب العالي ومصر، لا يمكن ان تحدث بدون موافقة حكومة الجلالة البريطانية». وبعد هذا التوضيح القاطع لنفوذ بريطانيا المطلق في مصر، مضى المعتمد البريطاني موضحاً حدود سيناء، حسب مفهوم حكومته، التي يعيّنها «من الشرق خط يمتد باتجاه جنوب ـ شرقي من نقطة على شاطىء المتوسط تبعد مسافة صغيرة الى الشرق من العريش، وصولاً الى رأس خليج العقبة. [وبينما] تبقى هذه المساحة خاضعة للادارة المصرية، تشكّل قلعة العقبة، الواقعة شرق هذا الخط، جزءاً من ولاية الحجاز». وقد شاركت كل من فرنسا وروسيا في التوصّل الى هذا الترتيب، الذي نُقل، رسمياً، ايضاً، الى كل من ألمانيا والنمسا وايطاليا.

الاطماع الصهيونية في سيناء

انتهت، على هذا النحو، أزمة العام ١٨٩٢، وبقي التحديد «القائم» هذا لخط الحدود الشرقي لصحراء سيناء، والذي امتنعت الاستانه عن رفضه، أو قبوله، معمولاً به لسنوات عديدة مقبلة. ولكن حقيقة الامر لم تكن بهذه البساطة؛ اذ ان محاولة السلطان عبدالحميد الثاني اعادة فرض السيادة العثمانية على منطقة سيناء لم تكن تعني مجرّد نزاع على رمال الصحراء، أو بعض المواقع لحراسة القوافل المارّة فيها. فالدولة العثمانية كانت تراقب، بقلق شديد، تزايد أعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين، خاصة بعد العام ١٨٨٢، وما رافق ذلك من محاولات مستمرة من جانب القوى الاوروبية من اجل الحصول على امتيازات ومواقع نفوذ داخل الولايات العثمانية، لا سيما في سنجق القدس. وعلى الرغم من الاجراءات المشدّدة التي حاول العثمانيون فرضها لتقييد الهجرة اليهودية، الّا ان فساد الادارة والرشاوى السخية، كانا يضمنان، باستمرار، تجاوز هذه القيود.

وحدث في تلك الاثناء ان وصل القاهرة، في العام ١٨٩٠، ثري يهودي قادماً من ألمانيا، يدعى بول فريدمان، حيث قابل بعض المسؤولين، وفي مقدّمهم المعتمد البريطاني السير بارينغ، وعرض عليهم مشروع استيطان يهودي في بقعة على السواحل الشرقية لخليج العقبة، تعرف بأرض مِدْين[١٤]. وكان من الواضح ان فريدمان، بعرضه هذا، انما يدغدغ احلام بريطانيا، الساعية الى وجود صديق وحليف لها على جانبي شريان مواصلاتها الى شبه القارة الهندية[١٥]، بالاضافة الى استغلاله العطف الاوروبي على اليهود، اثر حملات الاضطهاد الروسية منذ العام ١٨٨٢. ويبدو انه لم يلق